گوڤارا ئەکادیمی یا زانکویا نەوروز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.٩ ژ.٤، ٢٠١٩/٢٠٢٠
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الايداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0. ،e-ISSN: 2520-789X
https://doi.org/10.25007/ajnu.v9n4a975

الأمن الاقتصادي في ظل انتشار فيروس كورونا (كوفيد - 19): المستجدات والآثار المستقبلية

د. يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، اقتصاد دولي، جامعة الدول العربية

ملخص

تطرقت الدراسة الى أهمية اثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد – 19) على النمو الاقتصادي العالمي ومدى تأثر حجم الطلب والعرض العالمي في ظل المتغيرات الحالية، بالإضافة الى متابعة الحرب الباردة بين أمريكا والصين ومدى تأثير جائحة الفيروس في حجم التبادل التجاري بعد انتهاء كورونا وامكانية تغير النظام التجاري العالمي بعد ما كانت العولمة هي الأساس فيه، لذا تم التطرق الى مفهوم الامن الاقتصادي وأهميته قبل الحديث حول المستجدات والتداعيات على المستوى العالمي بعد ظهور فيورس كورونا والدخول في الآثار الحالية والمستقبلية على صعيد السياسات التجارية والاقتصادية عالمياً وقد توصلت الدراسة إلى النتائج المتوقعة في المرحلة المقبلة وهي ((ستعاني أمريكا مخلفات اقتصادية ثقيلة، واتساع حجم ازمة الكساد المرتقبة، وسيكون العالم ما بعد كورونا أكثر انغلاقاً وحماية وأقل انفتاحاً، خروج الحلفاء الأوروبيين من الوباء الأقل توحداً مع ازدياد التوترات الأمنية وعدم الاستقرار المتزايد ربما يؤدي إلى حروب أخرى بالإضافة الى زيادة حرب التعريفة بين أمريكا والصين والذي سوف يدفع أغلب الشركات إلى إعادة التفكير في نهجها وقد توصلت الدراسة ايضاً الى ضرورة الاستجابة السريعة على صعيد السياسات النقدية والمالية لدعم الطلب وتوفير التمويل اللازم للقطاعات المختلفة والأكثر تضرّراً من تفشي فيروس كورونا من خلال ضخ سيولة نقدية، واهمية تعزيز الإنفاق على خدمات الصحة، ورعاية المرضى التي تتطلب توفير تمويل للتعافي الصحي، وضرورة تحفيز حزم الدعم المالي من خلال المصارف المركزية أو من خلال إنشاء محافظ تمويلية)).

الكلمات المفتاحية

الأمن الصحي والتكنولوجي، الحرب البادرة بين أمريكا والصين، كوفيد 19 ، الأمن والاقتصاد

1. المقدمة

منذ بداية ظهور فيروس كورونا (كوفيد- 19) في مدينة اوهان الصينية بشكله الاولي مع الأيام الاخيرة للعام الماضي والاعلان الدولي عنه كوباء عالمي في شهر شباط من عام 2020 من خلال منظمة الصحة العالمية، والعالم يعيش في حالة من الارباك والفزع في جانبي العرض والطلب التي أدّت الى ظهور ازمة اقتصادية عالمية لم تسلم اي دولة سواء أكانت الدول المتقدمة او النامية.

إذ إن مستوى الاقتصاد المحلي لدول العالم ظهر أثر فيروس كورونا فيه عبر ما يلي:

- إعاقة النشاط الاقتصادي، وذلك عبر إعاقة الإنتاج والخدمات والمواصلات والنقل والسياحة والتسوق، وإضعاف العرض والطلب.
- تكاليف التصدي والاحتواء، من إنقاذ ودعم وإجراءات احترازية لقطاع الصحة وباقي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ تعدُّ مرتفعة التكاليف.
- الثقة واليقين، فالارتباك وعدم اليقين يضعفان الثقة، ويؤدي ذلك إلى الإحجام عن الاستثمار والإنفاق والسياحة، ويعدُّ انهيار أسعار البترول تأثيرا سلبيا في آراء المستثمرين.
- الطيران والنقل الجوي: كان قطاع النقل الجوي هو الأكثر تضرراً بأزمة كورونا مع انخفاض معدلات الرحلات حول العالم وبقاء الطائرات على الأرض وإغلاق العديد من المطارات، ومن المتوقع إفلاس بعض الشركات ووصول خسائر شركات الطيران العالمية إلى 200 مليار دولار.

1.1 أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من حيث مفهوم الامن الاقتصادي واهميته في ظل اثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد – 19) في نمو اقتصاد العالم ومدى تأثر الطلب والعرض العالمي بالمتغيرات المستجدة في مستوى اقتصاد العالم؛ إذ إذ يؤدي الحجر الجغرافي إلى إعاقة الإنتاج وعرقلة الإمداد وإضعاف الطلب العالمي، ومنه الطلب على مصادر الطاقة. وبالمحصلة، سيصيب الفيروس اقتصاد العالم بالشلل مما يوثر على الامن الاقتصادي للدولة، وقد طال تأثيره المادي والمعنوي أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات وأسوأ أداء منذ اندلاع ازمة عام2008 المالية، وبهذا تعطي أسواق المال مؤشراً سلبياً على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الفيروس في اقتصاد العالم.

ويبدو أن اقتصاد العالم مقبل لا محالة على تراجع إن لم يكن انكماشا حادا، والتوقعات الأولية تشير إلى انخفاض النمو بحدود % 0.5 - 0.9 إلى % 1.5 هذا العام، وقد يصل إلى أدنى مستوى له منذ أول أزمة مالية عالمية.

وتعدُّ الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، والصدمة التي سببها فيروس كورونا للاقتصاد الصيني أضعفت الطلب العالمي على النفط. ومن الملاحظ ان الطلب على النفط قبل تفشي الفايروس كان يتراوح بنحو ال 100 مليون برميل يومي، وانخفاض الطلب عليه بنحو 15 مليون برميل باليوم، والمتوقع ان ينخفض بمقدار 30 مليونا باليوم اذا استمرت مخاطر الفايروس.

وتتبين أهمية البحث متابعة تاريخية الحرب الباردة بين أمريكا والصين ومدى تأثير جائحة الفيروس على حجم التبادل التجاري بينهما حال انتهاء ازمة كورونا وتغير النظام التجاري العالمي بعد ما كانت العولمة هي الأساس فيه.

2.1 مشكلة الدراسة

تكمن المشكلة من أهمية الأمن الاقتصادي بكونه مرتكزاً رئيسًا للأمن بمفهومه الشامل: السياسي والاجتماعي والبيئي. ومدى علاقة جائحة كورونا بالكساد أو القاع (Depression) والذي يمثل انخفاض الأسعار وارتفاع البطالة وهي اسوأ مرحلة في الدورة الاقتصادية ولما لها من تأثير في مستوى الامن الاقتصادي، لذلك العالم يمر بمرحلة شديدة القصوى بسبب جائحة فيروس كورونا وأثبت فشل نظام العولمة بالخروج من مرحلة الكساد في النظام التجاري الحالي بسبب تعدد الازمات المالية السابقة.

3.1 هدف الدراسة

- يهدف البحث الى إعطاء تصور نظري حول ماهية الامن الاقتصادي واهميته، كما يهدف البحث الى تحليل أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد – 19) في نمو اقتصاد العالم ومدى تأثر الطلب والعرض العالمي في ظل الاحداث المستجدة.
- **بالإضافة الى** تتبع الحرب الباردة بين أمريكا والصين ومدى تأثير جائحة الفيروس في حجم التبادل التجاري بينهما بعد انتهاء ازمة كورونا وتغير النظام التجاري العالمي بعد ما كانت العولمة هي الأساس فيه.

وسوف تقسم الدراسة بهدف الوصول إلى النتائج عبر المحاور الآتية:

أولا: مفهوم الامن الاقتصادي وأهميته

ثانياً: المستجدات والتداعيات على المستوى العالمي بعد ظهور فيورس كورونا

- النمو الاقتصادي العالمي.
- الطلب العالمي.
- التجارة العالمية للسلع والخدمات.
- سوق البترول العالمي.
- اسواق العمل

ثالثاً: الآثار الحالية والمستقبلية في صعيد السياسات الاقتصادية

- الآثار الحالية في مستوى السياسات المالية والنقدية وتشمل
  أ. الحزم التنشيطية المقدمة من المنظمات الدولية
  ب. مواجهة حكومات العالم لفيروس كورونا المستجدّ
  ج. جهود البنوك المركزية العالمية
- الآثار المستقبلية في مستوى السياسة التجارية والاقتصادية
  أ. الحرب التجارية بين أمريكا والصين
  ب. الحرب الاقتصادية بين أمريكا والصين.
  ج. الاثار المستقبلية
- الآثار البعيدة المدى لـCOVID-19

رابعاً: الخلاصة: متضمنة النتائج والتوصيات المتوقعة

2. ماهية الامن الاقتصادي وأهميته

يقصد بمفهوم الأمن الاقتصادي: توافر التدابير اللازمة لتحقيق القدرة المالية المستقلة والفاعلة باستثمار عناصر الإنتاج المختلفة للوصول إلى نظام مالي واستثماري قادر على إشباع الحاجات الأساسية للفرد.

وعرف الأمن الاقتصادي بأنه: «التدابير والحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج، خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة) حمود، 2002 م.)

وقد عرفت الأمم المتحدة الأمن الاقتصادي بأنه: «أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكّنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة) القليطي، 2007 م (وهو بهذا المعنى يتضمن الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي، والسياسي؛ لأن الحياة لا تكون مستقرة ومشبعة إلا بتوافر الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي). وبذلك نلمس الارتباط الوثيق بين الأمن والاقتصاد؛ وبين الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والسياسي؛ إذ يحتل الاقتصاد مكان الأولوية فى الحياة؛ وهو مركز البناء الاجتماعي والسياسي، وبانتظام الاقتصاد يكون الاستقرار والأمن، ودون اقتصاد سليم يحصل فيه كل فرد على ما يشبع حاجياته تنتشر الجرائم ويعم الخوف والفزع اللذان هما ضد الأمن، وتكمن أهمية الأمن الاقتصادي بكونه مرتكزاً رئيسًا للأمن بمفهومه الشامل: السياسي والاجتماعي والبيئي.

3. المستجدات والتداعيات على المستوى العالمي بعد ظهور فيورس كورونا

على الرغم من أن الاقتصاد الصيني واجه تراجعاً في معدل نموه خلال العامين السابقين مع انخفاض إنتاجيته بنحو 2 في المائة عام 2019، إلّا أنه لا يزال يؤدي دوراً مهما في اقتصاد العالم بوصفه ثاني أكبر اقتصاد بعد الأميركي، وأكبر اقتصادات مُصدّرة لسلع الصناعات التحويلية؛ إذ وطدت من خلالها الصين علاقتها كشريك تجاري رئيس لدول العالم. (الأمم المتحدة (2020)

ويمكن استيضاح التداعيات عبر المؤشرات الآتية:

1.3 النمو الاقتصادي العالمي

شهد نمو اقتصاد العالم تباطؤاً بحدّ ذاته قبل ظهور فيروس كورونا نتيجة للتحدّيات التي تواجهه والمتمثّلة في التوتّرات التجارية بين الصين وأمريكا، والمخاطر الجيوسياسية، فضلاً عن تقلّب الأوضاع في بعض دول العالم.

كانت المنظمات الدولية قد خفضت توقّعاتها بشأن النمو الاقتصادي العالمي قبل تفشّي وباء كورونا ؛ إذ عدل صندوق النقد الدولي توقّعاته من 3.3 في المائة إلى 3.2 في المائة في عام 2020 في أعقاب ظهور الفيروس، فيما يتجه حالياً إلى تعديل هذه التوقّعات بعد انتشار فيروس كورونا آخذاً بالاعتبار تأثيره السلبي في جانبي العرض والطلب العالميين، خصوصاً بعد تباطؤ محدّدات الطلب العالمي المتمثّلة في الاستهلاك والاستثمار العالميين، بالإضافة إلى حركة التجارة العالمية التي تعرضت لشلل عقب إغلاق الدول لحدودها، وتقييد انتقالات السلع والأفراد؛ إذ أشار في هذا الصدد إلى دخول اقتصاد العالم إلى ركود أعمق من تلك التي شهدها خلال ازمة العالم في عام 2008. (IMF, 2020)

في السياق نفسه، توقّع البنك الدولي (World Bank,2020) بأن ينمو اقتصاد العالم بنحو 2.4 في المائة في عام 2020، إلّا أنه أشار إلى أن حالة عدم اليقين التي تحيط باقتصاد العالم ما زالت قائمة، ومن ثَمَّ فإن توجهات البنك الدولي تشير إلى إمكانية تعديل هذه التوقعات بما يتماشى بالوضع الحالي والتهديدات المحتملة التي يسبّبها تفشّي الوباء على الرغم من جهود الدول والحزم التحفيزية التي أطلقتها المنظمات الإقليمية والحكومات والمصارف المركزية العالمية من ناحية أخرى، أشارت منظمة الأمم المتحدة (UN, 2020) إلى أن اقتصاد العالم في ظل تفشّي كورونا يتوقع أن ينمو بأقل من 2 في المائة عام 2020 مقارنة بتوقعاتها قبل ظهور الفيروس التي بلغت 2.5 في المائة مع احتمال قيام المنظمة بمزيد من التغيرات في ظل حالة عدم اليقين الحالية، علماً أن المنظمة أشارت إلى وجود تحديات قائمة التي يمكن أن تكون عائقاً في تحقيق معدلات النمو التي أشارت إليها منها النزاعات التجارية والجيو سياسية والاضطرابات المالية، إضافة إلى ذلك تداعيات فيروس كورونا على اقتصاد العالم ردّة فعل على تداعيات تفشّي فيروس كورونا على اقتصاد العالم الذي يواجه حالة من عدم اليقين، وعدم الوصول حتى الآن إلى اكتشاف أمصال لعلاجه.

اتجهت المنظمات العاملة بقياس النمو إلى مراجعة توقعات النمو الاقتصادي لعام 2020، وتبني سيناريوهات أكثر واقعية في الآونة الأخيرة لتقييم تهديد تفشي الوباء على اقتصاد العالم، لذلك خفّضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD , (2020) توقّعاتها للنمو العالمي إلى 2.4 في المائة، بينما لم يتمّ حتى الآن الإعلان عن النسب المعدّلة لنمو اقتصاد العالم من قبل المنظمات الدولية الأخرى (صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة الأمم المتحدة).((OECD (2020), "Coronavirus"))

ووفقاً لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي لمعدل النمو الاقتصادي العالمي في إطار تقرير آفاق اقتصاد العالم الذي تصدره، يُعزى انخفاض النمو الاقتصادي العالمي إلى تعديل نمو الاقتصاد الأميركي في عام 2020 نتيجة لتفشّي الفيروس من 2.3 في المائة إلى 1.9 في المائة بسبب تراجع الاستهلاك العام والخاص، وعدم اليقين حول أسعار الأصول. أما في الاتحاد الأوربي فمن المتوقّع تسجيل نسبة نمو تبلغ 0.8 في المائة عوضاً من 1.2 في المائة بسبب انخفاض الصادرات وتباطؤ الاستهلاك، كذلك عُدّلت معدلات نمو الاقتصاد الياباني من سالب 0.7 إلى سالب 0.2 في المائة عام 2020، كما عُدّلت معدلات نمو الاقتصاد الصيني من 6.1 في المائة إلى 4.9 في

المائة، ولا تزال هناك مخاطر سلبية أخرى على اقتصاد العالم بالنظر إلى حالة عدم اليقين التي تسود العالم في هذه المدة." انظر للشكل رقم (1) في ملحق البحث.

2.3 الطلب العالمي

ظهر فيروس كورونا في وقت تحتل فيه الصين مكانة اقتصادية مرموقة في اقتصاد العالم، ومن ثم انتشر إلى أكبر الاقتصادات مساهمة وأكثرها تأثيراً في نمو اقتصاد العالم مثل أمريكا، واليابان، والاتحاد الأوربي الذين تبلغ مساهمتهم مجتمعة بـ55 % من ناتج اجمالي العالم، وأكثر من 60 % من إجمالي تصنيع العالم، ونحو 50% من الصادرات المصنّعة حول العالم، كذلك طال الفيروس منطقة الشرق الأوسط بالأخص إيران وبعض الدول العربية المصدرة للبترول، ومن ثَمَّ فإن أية صدمات خارجية تؤثّر في الدول المذكورة آنفا، تنعكس تداعياتها على سلاسل العرض في باقي دول العالم وتمثل حتى الدول التي تعدُّ خالية لتفشّي الفيروس في أراضيها والتي يقع أغلبها في المنتصف الجنوبي من العالم.((موقع الأونكتاد (2020).

يبطئ تفشّي الفيروس الطلب العالمي كونه يخلق نوعاً من الهلع وعدم اليقين على مستوى القطاع العائلي وقطاع الأعمال باستثناء الطلب على المستلزمات الطبية والأجهزة والأمصال الذي من المتوقّع أن يزداد بشكل كبير مقارنة بالطلب على السلع والخدمات الأخرى التي تأثرت بالفيروس مثل النفط، وخدمات السياحة والنقل الجوي، وتقييد مرور السلع والمسافرين من خلال الحدود حتى في دول الاتحاد الأوربي. كما تمثّل منتجات وصادرات الدول الكبرى المتأثرة بتفشي فيروس كورونا، ومدخلات تصنيع بعضها لبعض ولدول العالم الأخرى، ومن ثَمَّ فإن أي صدمة عرض تنتج عن الوباء سوف تصيب العالم كله، من خلال العدوى عبر سلاسل القيمة الدولية وبالأخص السلع الوسيطة.

من جانب آخر، تمتدّ تداعيات الفيروس لتصيب جانب العرض العالمي من خلال محركات الطاقة التشغيلية (العمالة، ورأس المال) التي أصبحت غير مستغلة بكامل طاقتها الانتاجية طوال مدة تفشي المرض نتيجة للسياسات الاحترازية والتدابير الوقائية المُتّخذة مثل عمليات الحجر الصحي، وحظر التجوال في بعض الدول المتقدّمة والاقتصادات الناشئة، ونتيجة لحالات الإصابة والوفيات التي تركت أثراً في الأداء الاقتصادي خلال الربع الأول من عام 2020.

في السياق نفسه، يعدُّ قطاع تصنيع السلع المعمّرة (السيارات، الأدوات الإلكترونية والكهربائية،... إلخ) من قطاعات رئيسة في العالم، بالأخص في الاقتصادات الناشئة التي يتمركز أغلبها في شرق آسيا مثل الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية التي في الأساس من أوائل الدول التي أصابها الوباء بالإضافة إلى الشركات الصناعية الكبرى في الدول الأوروبية وأمريكا. عليه فإن انقطاع الإمدادات نتيجة لتفشي الفيروس، من المتوقّع أن يؤدّي إلى تباطؤ الانتاج، مما يؤدّي إلى صدمات عرض أكبر في دول العالم. أنظر للشكل رقم (2) في ملحق البحث.

3.3 التجارة العالمية للسلع والخدمات

أصيبت حركة التجارة العالمية بالشلل خلال مدة وجيزة من تفشي فيروس كورونا مما أثّر بدوره في الصادرات والواردات؛ إذ توقّعت منظمة التجارة العالمية تباطؤا بحركة التجارة السلعية حول العالم في الأجل القصير نتيجة للاضطرابات الناتجة عن تداعيات الفيروس لظروف عدم اليقين وإغلاق الحدود بين الدول، بما في ذلك دول الاتحاد الأوربي.

تشير التقارير إلى أن تجارة الخدمات في العالم تشهد انخفاضا ملحوظا منذ عام 2019، بمعدّل نموها من 4.7 في المائة في الربع الأول لعام 209، إلى نحو 2.8 في المائة في الربع الثالث لعام 2019، ومن المتوقّع أن يتواصل الانخفاض لا سيما أن تفشي فيروس كورونا أثّر سلباً في الأجل القصير لعدد من الخدمات المهمة التي تمثل أساساً لميزان مدفوعات الدول مثل خدمات النقل الجوي، وخدمات السياحة اللتين تعدان من أكثر القطاعات تأثّراً بتفشي الفيروس. من الامثلة، سجل مقياس تجارة خدمات النقل الجوي للركاب ومقياس تجارة خدمات نقل السلع 93.5 و74.3 نقطة على التوالي؛ إذ يغطي المؤشّران التطوّرات حتى يناير 2020 ويعكسان إلى حدّ ما الجهود التي بُذلت في ذلك الوقت لتقليل انتشار المرض، خصوصاً في الصين والدول المجاورة كاليابان وكوريا الجنوبية. (WTO (2020،).

بالنسبة لقطاع السياحة، أن السائحين الصينين من أهم جنسيات السائحين في عدد من دول العالم؛ إذ إن انتشار الفيروس من المؤكّد أن يخفّض الإيرادات المتوقعة لشركات السياحة حول العالم التي تُعدّ أسواقاً سياحية للصين من أهمها اليابان، وكوريا الجنوبية، وعدد من الدول العربية. ومن ثَمَّ التأثير في ميزان المدفوعات الذي لن ينحصر فقط في الأثر السلبي في قطاع السياحة، بل سيطال كذلك قطاع الفنادق الذي سجّل خسائر في الصين؛ إذ ألغيت غالبية حجوزات الفنادق بعد الإعلان عن تفشي الفيروس مما كبد القطاع السياحي في الصين خسائر فادحة. انظر للشكل رقم (3) في ملحق البحث.

ليس من المتوقّع أن يستردّ القطاع السياحي عافيته خلال المدة الباقية من عام 2020، إذ قد يمتدّ الأثر إلى نهاية عام 2021، فربما يبدأ في استرداد عافيته لكن ليس بمستوى ما كان عليه قبل الأزمة حتى في حال انحسار الفيروس، نظراً للانطباع السلبي حول المرض الذي سيطر على السياح في أنحاء العالم.

في هذا الصدد، من المتوقّع أن يتغيّر ترتيب دول العالم في مؤشّر تنافسية السفر والسياحة الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum ,(2020))، فالصين التي تحتل المركز رقم 13 بنحو 26.7 نقطة في المؤشر من المتوقّع أن تتراجع في عام 2020، وكذلك الحال بالنسبة إلى الدول التي تشهد معدلات إصابة مرتفعة بالفيروس وبالأخص دول الاتحاد الأوربي وأمريكا نتيجة للضوابط والقيود التي فرضتها الدول القاضية بمنع الدخول والخروج، بالإضافة إلى إغلاق المناطق السياحية والترفيهية إلى حين إشعار آخر، وفقاً لمقياس تجارة الخدمات الصادر عن منظمة التجارة العالمية في 11 مارس 2020، من المتوقّع أن يستمرّ ضعف معدل نمو تجارة الخدمات العالمية بسبب الفيروس؛ إذ من المرجح أن ينخفض أكثر في الأشهر القليلة. "WTO DG welcomes G7" ,(2020)" أنظر للشكل رقم (4) في ملحق البحث.

4.3 سوق النفط العالمي

في هذه الجزئية سنتناول الآثار التي تركها فيروس كورونا على سوق النفط العالمي من خلال تسليط الضوء على جانبي الطلب والعرض للسوق فضلاً عن البنية التحتية لقطاع النفط المتمثّلة في نقل البترول التي طالتها تداعيات تفشي كورونا.

قبل تفشي كورونا سجلت الزيادة في مستويات الطلب العالمي على النفط انخفاضاً في عام 2019 لتصل إلى نحو 0.083 مليون برميل يومياً، بما يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي في أعقاب انتشار فيروس كورونا، راجعت منظمة الأوبك تقديراتها لمعدل نمو الطلب العالمي على النفط، بالخفض في شهر مارس إلى نحو 0.06 مليون برميل في اليوم، مما يعكس تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي المرتبط بانتشار فيروس كورونا خارج الصين، كان لانتشار الفيروس تأثيرات سلبية في حركة النقل والطلب على الوقود في عدد من القطاعات الاقتصادية، ومن أهمها الصناعة في مختلف البلدان والمناطق الأخرى خارج الصين، مثل اليابان وكوريا الجنوبية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا والشرق الأوسط. بناء عليه، فمن المتوقع أن يبلغ الطلب الإجمالي على النفط 99.73 مليون برميل في اليوم في عام 2020، من جانب آخر عُدِّلت توقعات الزيادة في مستويات المعروض النفطي العالمي في عام 2020 بمقدار 0.09 مليون برميل يومياً ليصل إلى نحو 1.99 مليون برميل يومياً، والجدير بالذكر أن المنظمة راجعت الإنتاج بالزيادة في كل من روسيا، وتايلاند، وإندونيسيا، وعُمان، في حين عُدِّل الإنتاج بالنقصان في أمريكا، والصين، والمكسيك، وكولومبيا، والنرويج، وأذربيجان، وماليزيا.

أشارت منظمة الأوبك في تقريرها الشهري الصادر في مارس 2020، أنظر ((OPEC (2020)) إلى أن أسواق المنتجات النفطية في أمريكا والاتحاد الأوربي تأثّرت سلبياً بتفشي الوباء، لا سيما وقود الطائرات، نتيجة للاضطرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد انتشار الفيروس خارج الصين، كما تأثّر صافي إيرادات مصافي تكرير البترول في عدد من مناطق العالم خاصة في آسيا، إضافة إلى تأثّر قطاع النقل النفطي سلباً بالتطورات المرتبطة بتفشي فيروس كورونا، مما أدّى إلى توقعات غير تفاؤلية بشأن مستقبل إنتاج ونقل النفط العالمي؛ إذ أدّت الاضطرابات الناجمة عن التدابير الرامية إلى وقف تفشّي الوباء في الصين إلى انخفاض حادّ في الحركة الاقتصادية، بما في ذلك تشغيل المصافي، مما أثّر في واردات النفط الخام وأسعار الشحن. أنظر للشكل رقم (5) في ملحق البحث.

5.3 سوق العمل

تأثّرت القوى العاملة في قطاعي السياحة والنقل بوصفهما أكثر القطاعات تضرّراً من تفشي الفيروس، غير أن الأثر امتدّ ليشمل العاملين في مجالات عمل أخرى ؛ إذ تأثّرت لاحقاً بالتدابير الاحترازية التي أعلنتها الحكومات بإغلاق المحال التجارية، ومناطق التسوّق، والأماكن الترفيهية، علماً أن العاملين في هذه القطاعات غالبيتهم من العمالة الحرّة والمؤقتة.

وعليه فإن تداعيات فيروس كورونا سوف تنعكس على سوق العمل كونها ستؤدّي إلى تسريح العمالة المؤقتة، التي تتقاضى أجوراً ضئيلة، فضلاً بتخفيض ساعات العمل، ومن ثَمَّ انخفاض دخل الفرد للعمالة المؤقتة. في المقابل سوف يكون مستوى تأثّر العمالة في الوظائف الدائمة في القطاعين العام والخاص أقلّ نسبياً خلال الأجلين القصير والمتوسط، نظراً لوجود بدائل أخرى للتواصل، مثل العمل عن بُعد، والعمل من المنزل باستخدام التقنيات الحديثة المتاحة الذي دخل حيّز التنفيذ تزامناً مع إعلان الدول الحجر الصحي.

وقد أشارت منظمة العمل الدولية (ILO ،2000)' إلى أن التداعيات الاقتصادية للفيروس قد تتسبّب في فقدان ما يصل إلى 25 مليون وظيفة في العالم. استندت توقّعات المنظمة الى ثلاث فرضيات وهي: الأولى متفائلة تشير إلى أن عدد العاطلين من العمل بسبب تفشي الفيروس سيصل إلى 5.3 مليون عاطل، وتشير الفرضية الثانية غير المتفائلة إلى فقدان 24.7 مليون شخص وظائفهم في المدة القادمة، أما الفرضية المعتدلة فتتوقع أن يصل عدد الوظائف المفقودة إلى 13 مليون وظيفة. أنظر شكل رقم (6) في ملحق البحث.

4. الآثار الحالية والمستقبلية في صعيد السياسات الاقتصادية

بمجرّد أن أعلنت منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا وباء عالمي، اتجهت المنظمات الدولية إلى توظيف مواردها لمصلحة دول الأعضاء للحدّ من انتشار الوباء؛ إذ أنشأت المنظمة بالتعاون مع مؤسسة الأمم المتحدة، ومؤسسة الأعمال الخيرية السويسرية، صندوقا للاستجابة التضامنية لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة الفيروس؛ إذ يتيح الصندوق، وهو الأول من نوعه دولياً للأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة في أي مكان في العالم المساهمة بشكل مباشر في جهود الاستجابة العالمية.

وعلى صعيد السياسات التجارية قُسِّمت على ثلاثة محاور هما:

1.4 الآثار الحالية في صعيد السياسات المالية والنقدية وتشمل

1.1.4 الحزم التحفيزية المقدمة من المنظمات الدولية

تبنّت المنظمات الدولية والإقليمية تدخلات على نطاق واسع لتقديم الدعم لدولها الأعضاء؛ إذ أعلن صندوق النقد الدولي ,(2020) IMF حزمة تدخلات بقيمة تريليون دولار، من بينها 50 مليار دولار في إطار التسهيلات التمويلية الطارئة (Rapid-Disbursing Emergency Financing) التي يقدمها لدوله الأعضاء (منخفضة الدخل، والأسواق الناشئة)، تشمل تدخلات بواقع 10 مليار دولار كقروض بفائدة صفرية للدول الأشدّ فقراً من خلال تسهيل الائتمان السريع (The Rapid Credit Facility).

من جانب آخر، أعلنت مجموعة البنك الدولي في 17 مارس 2020 عن حزمة تمويلية لدعم الدول الأعضاء بقيمة 14 مليار دولار لمواجهة فيروس كورونا، بحيث ستشارك المؤسسات التابعة للمجموعة في تقديم هذا الدعم، وسوف ستشارك مؤسسة التمويل الدولية بتقديم 8 مليارات دولار، منها نحو 2 مليار دولار عبارة عن تسهيلات تجارية قائمة، بينما ستقدّم مؤسسة التنمية الدولية نحو 1.3 مليار دولار، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير نحو 2.7 مليار دولار، في حين تشارك محفظة الإقراض الحالية بنحو 2 مليار دولار، والجدير بالذكر أن التمويل سيُستخدم في الاستجابة للطلبات الفورية لدول الأعضاء لتمويل احتياجاتها، وأيضاً تقليل الآثار السلبية المحتملة للفيروس التي سوف تشارك في تعزيز متانة أنظمة الصحة العامة، بما في ذلك احتواء الأمراض وتشخيصها وعلاجها، ودعم القطاع الخاص، كما وافق المجلس التنفيذي للبنك في 2 أبريل 2020 على حزمة أخرى من الدعم بقيمة 1.9 مليار دولار أميركي لدعم جهود الدول في مواجهة فيروس كورونا، كما أبدى البنك الدولي استعداده لمضاعفة حجم الدعم إلى ما يقارب 160 مليار دولار أميركي خلال الخمسة عشر شهراً المقبلة.(2020) World Bank

كما أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن تخصيص وإتاحة تسهيل ائتماني وتدخلات داعمة بقيمة 730 مليون دولار للحدّ من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية السلبية لفيروس كورونا، كما ستشارك المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بنحو 300 مليون دولار، إضافة إلى 150 مليون دولار من مؤسسة التعاون الإسلامي لتأمين الاستثمار وتمويل الصادرات، وسيقدم التمويل إلى كل من القطاعين العام والخاص من أجل الحدّ من انتشار الوباء وتقليل أثره في الدول الأعضاء، بحيث سيقدم التمويل على شكل منح، وموارد ميسرة، وتمويل تجاري، وإقراض للقطاع الخاص، وتغطية التأمين السياسي والتأمين ضد المخاطر.(2020) ISDB

من جانبها اتخذت مجموعة العشرين برئاسة المملكة العربية السعودية مجموعة من التدابير وحزم التحفيز المالي في هذا الإطار، كما أعلنت قمة مجموعة العشرين الطارئة الافتراضية التي عُقدت خلال شهر مارس 2020 عن ضخّ 5 تريليونات دولار في اقتصاد العالم؛ إذ توظف لدعم الإجراءات والتدابير الاحترازية للحدّ من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمالية لفيروس كورونا. كما كثف وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لمجموعة العشرين اجتماعاتهم الاستثنائية بهدف تشجيع الجهود الدولية على عدد من الأصعدة كما يلي:

الاجتماع الافتراضي الاستثنائي الأول لمحافظي البنوك المركزية ووزراء مالية مجموعة العشرين:

اجتمع وزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظو البنوك المركزية يوم الاثنين 23 مارس 2020، برئاسة مجموعة العشرين السعودية، لمناقشة تأثير وباء COVID-19 في

اقتصاد العالم وتنسيق جهودهم لمواجهة هذا التحدّي العالمي، خلال الاجتماع اتفق وزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظو البنوك المركزية على الآتي:

- رصد تطوّر وباء COVID-19 عن كثب، بما في ذلك تأثيره في الأسواق والظروف الاقتصادية، واتخاذ المزيد من الإجراءات لدعم الاقتصاد خلال هذه المرحلة وبعدها.
- وضع خطة عمل مشتركة لمجموعة العشرين بتحديد الإجراءات الفردية والجماعية التي اتخذتها مجموعة العشرين وستتخذها للاستجابة لوباء COVID-19.
- دعم دور صندوق النقد الدولي، والعمل عن كثب مع مجموعة البنك الدولي وغيرها من المؤسسات المالية الدولية، في حشد جميع الموارد المتاحة، واستكشاف التدابير الإضافية اللازمة لدعم الاستقرار المالي وتخفيف الشروط المفروضة على السيولة من أجل الناشئة والاقتصادات النامية.

خلص الاجتماع الافتراضي الطارئ لمجموعة العشرين إلى ضرورة تكثيف الجهود المشتركة لمجموعة العشرين، والعمل بحزم وبطريقة منسّقة لتقديم الدعم اللازم، بما يعمل على استقرار اقتصاد العالم، واستعادة الثقة، والحدّ من الآثار الاقتصادية السلبية، وضرورة قيام مجموعة العشرين بتعزيز تعاونها في التصدّي لوباء COVID-19 ووضع رؤية للإجراءات المتوسطة والطويلة الأجل، التي من شأنها أن تعزّز الانتعاش السريع في الاقتصاد وتحفّز إمكانية تحقيق نمو اقتصادي أقوى.(g20.org/ar/).

الاجتماع الافتراضي الاستثنائي الثاني لمحافظي البنوك المركزية ووزراء مالية مجموعة العشرين:

عُقِدَ الاجتماع الثاني لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين، يوم الثلاثاء الموافق 31 مارس 2020 افتراضياً عبر تقنية الفيديو كونفرانس، من أجل الاتفاق على خارطة طريق لتنفيذ التزامات قمة قادة مجموعة العشرين الافتراضية التي عقدت في 26 مارس 2020 برئاسة مجموعة العشرين السعودية، وذلك بما يشمل المحاور الآتية:

جهود التعاون الدولي المستقبلية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد: تكليف منظمة الصحة العالمية في إطار مبادرة الجاهزية العالمية لمواجهة الأوبئة (G20 Global Pandemic Preparedness Initiative) بإجراء تقييم لمدى جاهزية دول العالم لمواجهة الوباء وتحديد الفجوات القائمة بهدف صياغة تدخلات فعّالة للمواجهات، ورصد الموارد اللازمة لذلك ومطالبة الدول بالانفتاح فيما يتعلّق بمشاركة المعلومات ذات العلاقة كافة.

تخفيف التداعيات على الاقتصادات الفقيرة: طالب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدائنين الثنائيين بوقف تحصيل الديون من الدول المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، كما سيكون من المهم أيضاً أن يقوم الدائنون الآخرون بدور مماثل على وفق دور مأمول من مجموعة العشرين، لبناء توافق في الآراء حول مساندة الأعضاء الأشدّ فقراً، على تجاوز هذه الأزمة لا سيما فيما يتعلّق بدول نادي باريس.

تدابير عاجلة: أكّدت العديد من البلدان أهمية التركيز في المرحلة الحالية في التدابير العاجلة لضمان توفير السيولة من خلال ترتيبات مبادلة العملات ما بين البنوك المركزية SWAPS Arrangements وبخاصة الترتيبات الدولارية، وتوسيع نطاقها عالمياً لضمان توفير السيولة. وضرورة التركيز في الترتيبات الطارئة الداعمة للسيولة من البنوك المركزية وبخاصة في الدول النامية والأسواق الناشئة والبلدان منخفضة الدخل.(g20.org/ar/)

2.1.4 مواجهة حكومات العالم لفيروس كورونا المستجدّ:

إن حكومات العالم تبذل الجهد للحدّ من انتشار فيروس كورونا بما فيها دول مجموعة العشرين، والاتحاد الأوربي، وبعض الدول الإفريقية، ودول أميركا اللاتينية، وما يجدر بالذكر أن أغلب حزم التحفيز المالي التي أعلنتها الدول وُجّهت إلى تقوية برامج الحماية الاجتماعية، مثل التحويلات النقدية المباشرة لدعم الأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود، بالإضافة إلى دعم برامج الضمان الاجتماعي والضمان الصحي.

في هذا الصدد أعلنت أمريكا عن حزمة تحفيز تعدُّ الأكبر في تاريخها لدعم الأفراد وقطاع الأعمال في مواجهة التباطؤ الاقتصادي الناتج عن تفشي كورونا، بقيمة تريليوني دولار. أما أستراليا فقد وافقت حكومتها على مجموعتين من حزم التحفيز الاقتصادي بقيمة 189 مليار دولار أسترالي ما يعادل 9.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث تُوجَّه لدعم الأسر الفقيرة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ((IMF (2020)

كما قدّمت الحكومة الكندية حزمة من التحفيزات الضريبية بما يعادل 0.05 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدعم النظام الصحي، بما يشمل الاختبارات الطبية، وتطوير اللقاحات، والإمدادات الطبية. بالإضافة إلى ذلك قدمت هذه الأخيرة دعماً للأسر الفقيرة بقيمة 23.6 مليار دولار بما يعادل 1 في المائة من الناتج المحلي

الإجمالي، فضلاً عن مبلغ 58.8 مليار دولار (2.5 من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة أما جورجيا فقد أعلنت حكومتها عن حزمة دعم تعادل 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتشمل تأجيل دفع الاستحقاقات الضريبية على دخل الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع السياحة حتى نوفمبر 2020، وزيادة نظام ضمان الائتمان، والإنفاق الرأسمالي. كما قررت الحكومة أنها ستموّل أي زيادة مطلوبة في الإنفاق الصحي.

من ناحية أخرى، قدمت الحكومة الفرنسية حزمة مالية بقيمة 45 مليار يورو (2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم سيولة الاقتصاد، ومبلغ 300 مليار يورو (13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) كضمانات للقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص، بهدف تبسيط وتعزيز التأمين الصحي للمرضى ومقدمي الرعاية لهم، وزيادة الإنفاق على الإمدادات الطبية، ودعم السيولة من خلال تأجيل مدفوعات الضمان الاجتماعي والضرائب على الشركات، والدعم النقدي المباشر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. كذلك أعلنت الحكومة الألمانية عن حزمة إنفاق وتحفيزات ضريبية بقيمة 156 مليار يورو (4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم الرعاية الصحية، وتعزيز البنية التحتية للقطاع الصحي، وتوسيع نطاق استحقاقات رعاية الأطفال للأسر ذوي الدخل المنخفض، كما أعلنت عن 50 مليار دولار لدعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة (Federal (2020 على مستوى أميركا اللاتينية، وأرصدت الأرجنتين نحو 1 في المائة من ناتجها الإجمالي ووجهته إلى زيادة الإنفاق على قطاع الصحة، ودعم الأسر الفقيرة من خلال التحويلات النقدية المباشرة، وزيادة استحقاقات الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى دعم القطاعات المتضرّرة من تفشي الفيروس. وفي البرازيل أعلنت السلطات عن دعم نقدي مؤقت للأسر الفقيرة، وإعفاءات ضريبية مؤقتة وخطوط ائتمان مباشرة للشركات بهدف حماية القوى العاملة لديها، وتحويلات جديدة من الحكومة الاتحادية إلى حكومات الولايات لدعم الإنفاق الصحي. وفي تشيلي قدمت السلطات حزمة من التدابير المالية تصل إل 11.75 مليار دولار أميركي (نحو 4.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) لدعم العمالة وسيولة الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ إذ تشمل مجموعة التدابير زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية، وتعزيز الإعانات واستحقاقات البطالة، وحزمة من التحفيزات الضريبية. من ناحية أخرى، أنشئت الحكومة الكولومبية الصندوق الوطني للطوارئ الذي سيموّل جزئياً من الصناديق الإقليمية والدولية. وأعلنت الحكومة كذلك عن دعم إضافي لميزانية الصحة، إضافة إلى فتح خط ائتمان جديد يوفّر دعم السيولة لجميع الشركات العاملة في قطاع السياحة.

على الرغم من عدم اكتشاف حالات إصابة كثيرة في أفريقيا جنوب الصحراء، إلّا أن الدول الأفريقية اتخذت إجراءات احترازية تحسّباً لتفاقم الأزمة. في بنين على سبيل المثال، وصلت حزمة التدابير المالية التي قدمتها السلطات إلى نحو 17 مليون دولار أميركي (0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وتتطلع السلطات إلى تعزيز التدابير بالاعتماد على دعم المانحين. وفي بوتسوانا أرصدت الحكومة نحو 0.25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمواجهة تداعيات الأزمة. من ناحية أخرى، تدرس الحكومة في بوركينافاسو التدابير المالية الممكن اتخاذها والتي من شأنها معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية من تفشي الفيروس؛ إذ أعدَّت خطة للاستجابة لحالات الطوارئ في القطاع الصحي، وتعزيز القدرات البشرية والتقنية للمستشفيات العامة، وتوسيع قدرات الكشف عن الحالات المصابة بالفيروس، وشراء الإمدادات الطبية لتيسير تنفيذ تدابير النظافة الصحية. أما في بوروندي، فلم يعلن رسمياً عن أي تدابير مالية لعدم اكتشاف حالات إصابة، إلّا أن الحكومة أعلنت أن الخطة الإسعافية الطارئة قد تكلّف نحو 14.5 مليون دولار (0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) مع إمكانية تعزيز الدعم المالي في حال تمّ الإبلاغ عن أي حالة إصابة بالفيروس. إلى جانبها الكاميرون التي أعلنت حكومتها عن حزمة مالية بلغت 11 مليون دولار (0.1 في المائة من الناتج المحلي) عبر البرنامج الإسعافي الطارئ الذي أعلنته حكومة الكاميرون. وتتزامن الزيادة في الإنفاق الصحي وغيره من النفقات المتعلّقة بالأزمات مع انخفاض الإيرادات البترولية وغير البترولية بسبب تباطؤ اقتصاد العالم.

3.1.4 جهود المصارف المركزية العالمية:

على مستوى المصارف المركزية العالمية، خفض عدد كبير منها معدلات الفائدة النقدية لتحفيز الطلب الكلّي، لمواجهة فيروس كورونا وفي مقدمتها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، وبنك كندا المركزي، وبنك إنجلترا،(www.federalreserve.gov) إذ خفضوا معدل سعر فائدة السياسة النقدية بواقع نصف نقطة مئوية في 3 مارس 2020 ردة فعل على المخاطر المتنامية بسبب الفيروس. ففي أمريكا وبناء على القرار الطارئ للجنة السياسات النقدية ببنك الاحتياط الفيدرالي تمّ تبني حزمة واسعة من القرارات لتيسير السياسة النقدية،

والتشجيع على الاقتراض ومنح مزايا تفضيلية للمقترضين من المصارف الأميركية. (IMF (2020

في السياق نفسه، بعد يوم واحد فقط من تخفيض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لسعر الفائدة، أعلن بنك كندا المركزي (Bank of Canada (2020) كذلك تخفيض سعر الفائدة النقدية بواقع 0.5 نقطة مئوية لتعزيز مناعة الاقتصاد الكندي ضد فيروس كورونا. كما قدم بنك الصين الشعبي حزمة تحفيزات للمصارف التجارية من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية بما يتراوح بين 0.5 إلى 1 نقطة مئوية، مما سمح بتوفير ما يعادل 79 مليار دولار لتحفيز الاقتصاد الوطني.

كما كان للمصارف المركزية في الدول الاسكندنافية دور في حزم التحفيز التي قدمتها غالبية دول العالم؛ إذ خفض بنك النرويج المركزي سعر فائدة السياسة النقدية بنحو نصف نقطة مئوية مما أدّى إلى انخفاض تكاليف الإقراض، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات ائتمانية عاجلة للقطاع المصرفي من أجل ثلاثة أشهر. في حين ضخّ بنك السويد المركزي أموالاً بلغت 51 مليار دولار في القطاع المصرفي لتمكين المصارف السويدية من تقديم التمويل اللازم للشركات المحلية لتوفير المستلزمات الطبية اللازمة للحدّ من انتشار الفيروس في السياق نفسه، خفض بنك اليابان المركزي من سعر فائدة السياسة النقدية، فيما تدرس الحكومة اليابانية إمكانية تقديم تخفيضات إضافية والمزيد من تحفيز الظروف النقدية.

كما لجأ بنك الأرجنتين المركزي إلى تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على الائتمان المصرفي للأسر الفقيرة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما خفض البنك المركزي البرازيلي سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس إلى أدنى مستوى تاريخي وهو 3.75 في المائة. كما أعلن عن حزمة من القروض المدعومة بسندات القطاع الخاصة للمؤسسات المالية، وخفض البنك الاحتياطي الأسترالي سعر الفائدة النقدية مرتين في مارس 2020 بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 0.25 في المائة، كما أعلن كذلك عن خفض العائد على السندات الحكومية من أجل 3 سنوات بنحو 0.25 بالمائة من خلال شراء سندات حكومية في السوق الثانوية.

في السياق نفسه وبالإضافة إلى تخفيض سعر فائدته النقدية بواقع 0.5 في المائة، قدّم بنك إنجلترا المركزي حزمة من الحوافز لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تخفيض متطلّبات رأس المال للمصارف البريطانية. هذه الإجراءات من شأنها توفير موارد إضافية للمصارف البريطانية بما يمكّنها من توجيه الائتمان للقطاع المنزلي (الأفراد والأسر) وقطاع الأعمال (الشركات) في المملكة المتحدة خلال مدة تفشّي فيروس كورونا، كما وضع بنك إنجلترا خطة لمراقبة المصارف حول مدى قدرتها على توظيف هذه الموارد في مصلحة الأفراد والشركات ضد تداعيات الفيروس. (Bank of England (2020)

وفي الوقت الذي أعلنت فيه غالبية المصارف المركزية العالمية خفض معدلات فائدتها النقدية، تحفّظ البنك المركزي الأوروبي على الاستجابة لتفشّي فيروس كورونا بالنهج نفسه الذي اتبعه البنك الاحتياطي الفيدرالي؛ إذ أبقى على معدلات الفائدة دون تغيير في حدود سالب 0.5 في المائة، في حين بلغ سعر فائدة إعادة الشراء صفراً؛ إذ اتّخذ منحى آخر من خلال الاعتماد على عمليات التيسير الكمي مع إبقاء أسعار الفائدة كما هي دون تغيير بضخّ أموال من خلال التوسّع في شراء السندات الحكومية وشراء سندات القطاع الخاص بقيمة 120 مليار يورو حتى نهاية عام 2020 مما عزّز من مستوى السيولة المصرفية لدى البنوك الأوروبية.

بالإضافة إلى ذلك، قدّم البنك المركزي الأوروبي حزمة من التسهيلات الائتمانية للمصارف الأوروبية مع تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض بأسعار فائدة تيسيرية. وفي السياق نفسه عزّز البنك المركزي الأوروبي في 18 مارس 2020 تسهيلاته الائتمانية في مواجهة فيروس كورونا بتقديم 750 مليار يورو عبر برنامج تمويل طارئ أُنشِئ لهذا الغرض Pandemic Emergency Purchase Programme (PEPP).(European Central Bank (2020)

استدرك مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لاحقاً ضرورة تعزيز الخطوة التي اتخذها في مواجهة الفيروس بتخفيض سعر الفائدة بواقع نصف نقطة مئوية من خلال إطلاق برنامج تيسير كمي بقيمة 700 مليار دولار من خلال شراء سندات خزانة أميركية في حدود 500 مليار دولار، إضافة إلى أوراق مالية كضمان لرهونات عقارية في حدود 200 مليار دولار. كما خفض سعر الفائدة على الائتمان الطارئ بواقع 0.25 نقطة مئوية إلى جانب ضخّ نحو 1.5 تريليون دولار لتعزيز السياسات التحفيزية التي أعلنها مسبقاً.

2.4 الآثار المستقبلية في صعيد السياسات التجارية والاقتصادية

قبل الحديث عن الاثار المستقبلية علينا أن نقر بان الآثار الآنية على جوانب اقتصاد العالم بعد انتقال الفيروس التاجي كوفيد-19 أدت إلى خلق حالة من الفوضى

الاقتصادية، وتعدُّ آثار أزمة كورونا شديدة الأثر بحيث بدأت آثارها تظهر خلال حدوث الازمة وسوف تتأثر قطاعات كثيرة بسبب هذه الازمة والتي منها: قطاع السياحة وقطاع الصناعة والتجارة والقطاع المصرفي وقطاع الطاقة، كل هذا التأثير سوف يكون مرتبطا بنتائج الحرب الباردة بين كل من الصين وأمريكا، والتي سنبين ملامح نتائجها من خلال المحورين الآتيين:

1.2.4 الحرب التجارية بين أمريكا والصين

خلال الحرب الباردة، اجتمع التحالف الغربي لإنشاء[1] COCOM، وهي اللجنة التنسيقية للرقابة على الصادرات متعددة الأطراف، وهو نظام تصدير يهدف إلى منع بيع التقنيات العسكرية ذات الاستخدام المزدوج الحساسة وهو تحالف ملتزم بالحد من الواردات والصادرات الاستراتيجية الرئيسة من الصين وإليها.

على مدار العامين الماضيين، تغيرت وجهة نظر أمريكا بشأن الصين بمقدار 180 درجة، إن الأمة التي انتشل تحولها مئات الملايين من براثن الفقر وحفزت دعوات جادة لفحص "أنموذج الصين" - حكومة سلطوية متزوجة من الرأسمالية المدارة - ينظر إليها الآن معظم القادة السياسيين بوصفها منافسا استراتيجيا في أحسن الأحوال، على أنها عدو خطير في أسوأ الأحوال وبصرف النظر للتحدي العسكري الموثق جيداً منذ اندلاع ووهان، ظهرت التهديدات الاقتصادية والصحية بشكل حاد.

إذ تعدُّ الصين بأن من حقها أن تمتلك حقوق الملكية الفكرية بعد التعديل على المنتج المبتكر، وتأخذ حق البيع له استنادا إلى قانون منظمة حقوق الملكية الفكرية العالمية (الويبو) بينما ترى أمريكا بأن ليس من حق أي طرف الاستحواذ على حقوق منتوج مبتكر حتى لو عُدِّلَ عليه، ووضع في الاعتبار بأن الشركات الصينية تزود أكثر من 90 في المائة من المضادات الحيوية الأمريكية ، و 70 في المائة من أسيتامينوفين (وهو تايلينول)، ونصف الهيبارين المضاد للتخثر تقريباً. "تسعى أمريكا بشتى الطرائق لجمع المعلومات حول هذا بسبب غموض السوق الصينية وحفظ السجلات التي تهيمن عليها الدولة. تشير بعض الدراسات إلى أن ما يصل إلى 80 في المائة من المكونات الأساسية في الأدوية الأمريكية تأتي من الصين. كما تعد الصين ثاني أكبر مصدر للبيولوجيا والمصدر الرئيس للأجهزة الطبية وفقاً لإدارة الأغذية والأدوية FDA في بعض الحالات.

تعدُّ أمريكا مصدر 99 في المئة من الأحذية المبيعة في الخارج، و70 في المئة منها قادمة من الصين. النسبة نفسها مع 72 بالمائة من الهواتف الذكية، وشكلت الصين 18 بالمئة من واردات أمريكا العام الماضي؛ إذ إن قبل ظهور الازمة في ووهان الصينية صدرت قطع كبيرة من مكونات السيارات من ووهان (أنتجت جنرال موتورز ما يقرب من 640،000 سيارة في مقاطعة هوبي، وعاصمتها ووهان ، في العام الماضي.

إن الخلاف حول ما يشكل "حاسماً" أو "استراتيجياً" هو في تقدم الصين في الحقبة الماضية لكن أمريكا تبنت بالفعل فكرة ضوابط التصدير للحد من بيع تكنولوجيا ومعدات الدفاع الرئيسة، كما فعل معظم حلفائها، فقد يكون تطبيق منطق مماثل على الواردات أكثر صرامة، خاصة وأن أوروبا تقيم الصين بشكل مختلف خصوصا في مسألة شركة هاواي، ولكن هذا لا ينبغي أن يعوق أمريكا من البدء في بناء نظام إمداد متعدد الأطراف جديد. وهو المقترح لاستبداله بنظام العولمة؛ إذ إن الشركات التي كانت تخشى ارتفاع تكاليف العمالة سوف تغادر الصين؛ لأن النظام التجاري العالمي بعد انتهاء أزمة كورونا سيتغير العمل به.

وقد بدأت ملامح الحرب التجارية بالظهور بين أمريكا والصين أواخر عام 2018، من خلال مراجعات قانون الاستثمار الوارد من خلال لجنة الاستثمار الأجنبي في أمريكا (CFIUS) ومُرِّرَ مشروع القانون الذي يفرض تلك التغييرات في عام 2018 بدعم ساحق من الحزبين الحاكمين في أمريكا، ويستمر هذا الدعم لإعادة النظر في اعتماد أمريكا الاقتصادي على الصين اليوم؛ إذ إن المرحلة المقبلة مرحلة سحب المصانع من الصين وبدء التصنيع في أمريكا او دولة من دول الحلفاء لها.

2.2.4 الحرب الاقتصادية بين أمريكا والصين

يتبين من خلال قراءة الأرقام والمعطيات أن النصيب الأكبر من الثروة يتجه بصورة من الشمال، أي من أمريكا وكبريات العواصم الأوروبية، نحو المجال الآسيوي وخصوصاً الصين، وقد ارتفع اقتصاد الصين من 4% من الناتج الإجمالي العالمي في عام 2000، أي بقيمة 1.2 تريليون دولار، إلى ما قيمته 12.3 تريليون دولار سنة 2018، لتشكل نسبتها 15% من اقتصاد العالم، وبذلك قفزت من المرتبة السادسة عالميا إلى المرتبة الثانية.

[1] هي مجموعة من العقوبات التجارية والمالية التي يفرضها بلد أو مجموعة من البلدان ضد بلد آخر، أو مجموعة من الأفراد أو المنظمات ليس من الضرورة أن تُفرض العقوبات الاقتصادية بسبب الظروف الاقتصادية- وقد تُفرض أيضاً بسبب مجموعة متنوعة من القضايا السياسية، العسكرية والاجتماعية. يمكن استخدام العقوبات الاقتصادية لتحقيق أغراض محلية ودولية.

تجاوز الناتج الإجمالي المحلي للصين 6.5 تريليون دولار أمريكي في النصف الأول من سنة 2019. ونما اقتصادها بنسبة 6.2% في الربع الثاني 2019 مقارنة بـ6.4% في الربع الأول من العام نفسه على أساس سنوي، بينما نما بنسبة 6.3% في النصف الأول من 2019.

وتعدُّ الصين أكبر مستورد للنفط الخام في العالم بنحو 10 ملايين برميل يومياً، وثاني أكبر مستهلك له بواقع 12.5 مليون برميل يوميا، أي بنسبة 14% من حجم الطلب العالمي على النفط يومياً، وثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد أمريكا.

ووفقاً للتقديرات، فإن اقتصاد الصين سيتفوق على نظيره الأمريكي من حيث حصته من الناتج المحلي الإجمالي، بحلول عام 2029 بقيمة ناتج محلي تبلغ 25.6 تريليون دولار، مقابل 24.5 تريليون دولار للولايات المتحدة. (Farid Zakaria، 2011)

كل هذه القضايا أصبحت محاور حرب اقتصادية بين الأطراف والذي عملت أمريكا على تغير تشريعاتها تجاه الصين بخلق نظام جديد للشفافية الأمريكية في التصنيع وسلسلة التوريد الذي قدمه سين توم كوتون اند ريب ومايك غالاغر، بالإضافة إلى تشريع مماثل من السناتور. جوش هاولي، وهناك تشريع للتحقيق في التسترّ على الفيروسات التاجية في الصين (أيضاً هاولي والنائبة إليز ستيفانيك)، قانون المراجعة الاقتصادية والأمنية بين أمريكا والصين (السيناتور كريس كونز، النائب براد شيرمان)، وبحر الصين الجنوبي وفرض عقوبات بحر الصين الشرقي قانون عام 2019، قانون إنفاذ التجارة العادلة مع الصين، وفواتير التعامل مع عمليات التأثير الصينية، وهو مشروع قانون يمنع المستثمرين الصينيين من الوصول إلى صناديق ترويج الأعمال التجارية الصغيرة الأمريكية، وفواتير تتعلق بالاتصالات الصينية وعملاق التجسس هواوي، الصادرات الصينية إلى أمريكا ومئات أخرى. (thedispatch.com)

كل هذه التشريعات والقوانين هي وسيلة للضغط على الصين بشكل خاص، وعلى حلفاء أمريكا والموردين الأمريكيين للابتعاد من الصين، وعدم الاستفادة من العلاقات المالية الحالية مع الصين، وحالة هواوي خير دليل على ذلك؛ إذ أدى فشل أمريكا في التصرف بسرعة كافية على G 5 والاستغلال الصيني لهذه الأخيرة لترسيخ مراقبتها في جميع أنحاء العالم إلى انقسامات شديدة بين أمريكا وحلفائها من أوروبا مثل ألمانيا والمملكة المتحدة وكذلك أن الحكومة الأمريكية لا تزال تمنح استثناءات لحظر Huaweiالشامل، هذا الافتقار إلى الاتساق، والفشل في التصرف بشكل استباقي، والتايل من البيت الأبيض والمنظمين يعني أن هواوي من المرجح أن تتمتع بنصر جزئي في الأقل في جهودها للانتشار.

ومن وسائل الحرب الاقتصادية أنموذج جديد يحتذى به عند النظر في مشروع قانون شامل لتطليق أمريكا من النفوذ العميق للصين، هو أنموذج CISADA، قانون العقوبات الشاملة على إيران، والمساءلة، وسحب الاستثمارات لعام 2010، إنه أقل من أحكام هذا النطاق الواسع مشروع قانون لعزل إيران، وأكثر من ذلك أنه يمثل نهجاً عملياً على السطح يجمع بين جميع أجزاء الحكومة الأمريكية لاستخدام جميع الأدوات المتاحة للعمل بطريقة منسقة ومتسقة ضد عناصر الحكومة الإيرانية التي يعدونها تهديداً لأمريكا وحلفائها. وهناك مشروع قانون آخر مثل CAATSA، قانون مكافحة خصوم أمريكا من خلال العقوبات؛ وآخر هو CAAA قانون مكافحة الفصل العنصري الشامل. كل هذه القوانين ليس الهدف منها الإعلان عن حرب اقتصادية مباشرة؛ بل الهدف منها هو نهج خالٍ من الثغرات ومتسق واسع النطاق. كل هذه أدوات اقتصادية في الحرب الاقتصادية ضد الصين وحلفائها. (thedispatch.com)

وتمثل الصين تحدياً معقداً وتستحق دراسة جادة في أنها قد بدأت تظهر كقطب موازٍ لأمريكا في العالم؛ إذ أثبتت الصين أنها أكثر من كذا مرة بأنها قادرة على التحايل على سنوات من الجهود الأمريكية لاحتواء التهديد الأمني أو معالجة انتقائية للممارسات التجارية غير العادلة، لذا فان الحرب الاقتصادية بين اطراف النزاع سوف تنتج بعالم جديد بعد انتهاء ازمة فيروس كورونا.(thedispatch.com)

3.2.4 الآثار المستقبلية

1.3.2.4 التنافسية الحادة من بعد التعددية القطبية

من المؤكد كورونا أصبح واقعاً دولياً، هو أصلاً بصدد التشكل، إذ تبلورت الكثير من ملامحه وشخوصه خلال العشريتين الأخيرتين في الأقل، عني بذلك رسوخ حالة التعددية القطبية، وأن كل ما سيفعله الكوفيد 19 لا يزيد على تعميق واقع هذه التعددية القطبية، مع إعطاء مزيد من الفرص لصعود الصين وتراجع أمريكا.

بيد أن ذلك لا يعني بالضرورة أن الصين ستحل آلياً محل أمريكا، بل الأرجح أن تظل أمريكا تتصدر الريادة العالمية لعقود قادمة من الزمن، بالنظر إلى مستوى انتشارها العسكري في المضايق والبحار واليابسة، وامتداد قواعدها العسكرية الضخمة، وتقدم جامعاتها ومراكز بحوثها مقارنة بالدول المنافسة، واعتماد الدولار عملة

رئيسة في تبادل الطاقة والتجارة العالمية في إطار ما يعرف بنظام برنتن، بيد إنها ستلقى منافسة جادة من الصين، وبدرجة أقل من الروس وقوى أخرى صاعدة، مثل الهند والبرازيل وغيرها.

أمريكا نهكت نفسها بكثرة الحروب والتدخلات العسكرية النشطة. من حرب الخليج سنة 1990 إلى حرب يوغسلافيا سابقاً سنة 1999 ثم أفغانستان سنة 2001 الى حرب العراق سنة 2003، وأخيراً التدخلات الجزئية في سوريا والعراق مجدداً، إلى الانتشار جنوب الصحراء عبر ذراع الافريكوم وغيره. (رفيق عبد السلام، 2008)

إن المفارقة العجيبة هنا، إذا استخدمنا مصطلح هيجل مكر التاريخ، فإن السنوات التي أعلنت فيها القوة الأمريكية تفوقها الكامل ودخول الأحادية القطبية من دون منازع، هي نفسها المدة التي بدأت تتشكل فيها معالم التعددية القطبية.

وفي الوقت الذي كانت أمريكا تغرق في حروب استنزاف عبثية في الشرق الأوسط، الذي لم يكن يمثل خطراً جادا من الناحية العسكرية، كان الصينيون منهوكين في تطوير اقتصادهم وقدراتهم التسليحية وتوسيع حضورهم التجاري العالمي في إفريقيا وآسيا ومختلف قارات العالم. (Edward N. Luttwak ، 2011)

استفادت الصين من سياسة الانفتاح الخارجي التي دشنها الزعيم، دينغ شياو بنغ منذ نهاية السبعينيات بعد عقود طويلة من العزلة، وقد سعت ضمن سياسة الانفتاح هذه إلى اكتساب الخبرة التكنولوجية الغربية وحسن إدارة اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي. كل ذلك كان ومازال يجري تحت عنوان اشتراكية بخصائص صينية: وهي في الحقيقية رأسمالية بخصائص صينية. بل أهم من ذلك أن الصين نجحت إلى حد كبير في توجيه مسار العولمة لصالحها بعدما تحولت إلى مصنع كبير للعالم، إلى الحد الذي بات من الصعب الاستغناء عن الأسواق الصينية وصناعتها الكبيرة في إطار ما بات يعرف بسلاسل التزود Chaines supply.

كانت هناك حسابات وتكتيكات متناقضة بين الغرب والصين. كان الغرب يراهن على احتواء الصين والاستفادة من ضخامة سوقها عبر التخفيف من صلابتها الأيديولوجية، وإدماجها تدريجياً في النظام الرأسمالي العالمي، وكان الغرب مسلحاً هنا بخبرته السابقة في التعامل مع المنظومة الشيوعية في الاتحاد السوفياتي، ونظريات العلوم الاجتماعية والسياسية بحتميتها التاريخية، التي تبشر بأن النظام الشيوعي لن يصمد كثيراً أمام منطق الرأسمالية الكاسح، على وفق مقولة ماركس في البيان الشيوعي في معرض حديثه عن طبيعة النظام الرأسمالي: "كل ما هو صلب يتبخر في الهواء، وكل ما هو مقدس يتحول إلى علماني مدنس" (*The Communist Manifesto*، 2016)

ما هو مؤكد هنا أن دخول أمريكا في صراع استراتيجي حاد مع الصين من شأنه أن يلحق ضرراً بالغاً بمستوى العيش والرفاه الأمريكيين، بحكم أن اقتصادها بات يعتمد إلى حد كبير على شبكات التزود من الصين وصناعتها الضخمة التي لا يمكن الاستغناء عنها، وقد بينت جائحة كورونا نفسها حاجة أمريكا إلى الصين في مجال التجهيزات الصحية والأدوات الواقية البسيطة وغيرها. (Foreign Affairs، 2020)

وإن كان من الواضح إلى حد الآن، وجود محاولات مستمرة لتطويق الصين في البحر الجنوبي وما بعده، عبر انتشار عسكري واسع النطاق في المحيطين الهندي والهادي مع تسليح تايوان واليابان وكوريا الجنوبية.

وقد سبق لأوباما أن دشّن سياسة الانسحاب من الشرق الأوسط، بغرض التفرغ لمواجهة الخطر الصيني، لتدارك ما يعدُّه أخطاء استراتيجية وقع فيها بوش الابن، وبموازاة ذلك تسعى أمريكا إلى إحداث توازن مع الصين من خلال دعم الهند عسكرياً واقتصادياً باتجاه أن تكون "مصنعاً" أرخص، وأكثر تنافسية من الصين.

مقابل ذلك تعمل الصين من جهتها على تطويق هذا الطوق من خلال توسيع انتشارها العسكري في بحر الصين الجنوبي، وبناء الموانئ وعقد الاتفاقيات التجارية مع الدول المجاورة والقريبة من حدودها البحرية، ثم عقد تحالفات تكتيكية مع الروس والباكستانيين والإيرانيين ومحاولة تجميد مناطق الصراع وبؤر التوتر ما أمكن.

2.3.2.4 ضعف العولمة وتآكلها

وجهت جائحة كورونا ضربة قوية للعولمة، التي تعاني أصلاً كدمات سابقة وجهها لها ترامب بسبب حروبه التجارية وإجراءات الحماية التي فرضها على الدول.

نحن نعيش عصراً معولماً بأتمّ معنى الكلمة إذ تترابط مختلف قارات العالم عبر شبكة معقدة من المعاملات المالية والسلعية والبورصات والأسواق والشركات والاتصال اللوجستي الرقمي، وعليه فإن أي هزة تقع في أي بلد من البلدان، إلا وتكون لها ارتدادات واضحة في مختلف الأسواق العالمية.

العولمة نفسها تواجه صعوبات كبيرة قبل كورونا، ومن ذلك الحرب التجارية وإجراءات الحماية التي فرضها ترامب على الصين، بل فرضها على دول تصنف في دائرة الحليفة مثل كندا ودول الاتحاد الأوربي والمكسيك وغيرها.

ومن سخرية الأقدار أن البلد الذي كان يبشر بفضائل العولمة ويعمل على توسيع شبكاتها، هو أول من يبادر بخوض المعركة ضدها، ولا يتردد في خرق قوانينها، ترامب وفريقه اليميني يرى العولمة في صورتها الراهنة، تعبيراً عن تهاون الليبراليين، وعلامة على سذاجتهم السياسية في التعامل مع إدارة الوضع الدولي منذ كلينتون وانتهاء بأوباما. وهكذا وضع ترامب على عاتقه وقف هذا المسار، وإن اقتضى الأمر ضرب اتفاقيات التجارة الحرة، وتجمل الالتزامات الدولية عرض الحائط، ما دامت تتعارض مع المصلحة الأمريكية العليا، وذلك تحت شعار أمريكا أولا America First. (Globalization and Its Discontents Revisited، 2017)

الواضح اليوم أن كورونا تحولت من فيروس بيولوجي قاتل إلى فيروس سياسي اقتصادي لا يقل فتكاً، وقد اضطرت الدول المتقدّمة إلى فرض الحجر الصحي وعزل المدن وإغلاق الحدود، وإيقاف الرحلات الجوية والبحرية، مع ما تبع ذلك من تعطل الأسواق والمعاملات المالية والبنكية وتدفق البضائع وحركة البشر. (2020، trump-protectionism-nationalism-globalization-killing-coronavirus)

العولمة ستظل موجودة معنا إلى وقت طويل؛ لأن تطور وسائل النقل وتقنيات التواصل الحديثة وتداخل المصالح بين الشعوب والدول يفرض ذلك بالضرورة، ولكنها ستظل موضع صراع وتجاذب حول من يتحكم في وجهتها ومن يستفيد أكثر من ثمارها؟ ولذلك الأرجح أن تسير العولمة في خطين مترابطين، خط يدفع باتجاه الانفتاح والتواصل والإقرار بالتعددية الثقافية والعرقية، وآخر يدفع باتجاه الانغلاق والتعصب وصراعات الهوية.

لكن العولمة في صورتها الأمريكية ليست مساراً حتمياً وتصاعدياً على طريقة القصص الرومانسية السعيدة، بل شأنها في ذلك شأن الظواهر السياسية والاجتماعية الكبرى قابلة للارتداد والتقدم والتراجع.

ظلت العولمة مسكونة منذ نشأتها بضرب من التناقض الداخلي، بين خط عولمة الأسواق والبضائع العابرة للحدود والثقافات، وبين صعود مطالب الهويات الدينية والقومية والنزعات الإثنية وحتى القبلية الضيقة وغيرها.

تصور الليبراليون الجدد إن ذلك مجرد حالة عارضة لن تصمد كثيرا أمام الصوت الباطني للتاريخ الذي يدفع نحو ليبرالية السياسة والاقتصاد باتجاه الأنموذج الأمريكي الأمثل، ولكن تبين أن الهويات الدينية والقومية والصراعات العمودية لن تختفي اليوم أو غداً، بل شهد عصر العولمة أكثر الصراعات الاثنية والدينية دموية.

3.3.2.4 شراكة الاتحاد الأوربي المتهاوية

إننا سنكون إزاء أوروبا أكثر قلقاً وأقل اندماجاً، فأوروبا مشحونة بالأزمات الاقتصادية والنزعات الشعبوية والانعزالية، وسيتغذى ذلك أكثر بالأزمات الاقتصادية.

سوف تكون دول الضفة الجنوبية للاتحاد وفي مقدمة ذلك ايطاليا واسبانيا والى حد ما فرنسا، ستخرج منهوكة من هذه الأزمة أكثر من غيرها، وهي التي تعاني أصلاً مخلفات الأزمة الاقتصادية لسنة 2008، ولا يستبعد أن تتجه دول مثل ايطاليا واسبانيا واليونان إلى الانسحاب من الاتحاد، رداً على ما تعدُّه تجاهل بروكسيل وأنانية ألمانيا الثرية والقوية، إذ المؤكد هنا سنشهد صعود النزعات القومية وغلبة الاعتبارات الوطنية المحلية على حساب الاعتبارات الأوروبية الأوسع (March 2020 , Politico)؛ إذ هناك مؤشرات حول خروج الحلفاء الأوروبيين من الوباء الأقل توحداً، وهذا له آثار على الناتو والتجارة وخير دليل هو اجتماع مالية الاتحاد الأوربي بشأن حزمة مساعدات بقيمة 500 مليار يورو و1000 مليار تأسيس صندوق لإعادة الاعمار، ولكن لم يحصل توافق نهائي وكان أساس الخلاف حول "سندات كورونا" ويتركز الخلاف بين دول شمال أوروبا المحافظة ماليا مثل ألمانيا وهولندا، ودول الجنوب الأشد تضرراً من أزمة كورونا مثل إيطاليا وإسبانيا، بشأن إمكانية إصدار سندات مشتركة لدول الاتحاد تعرف باسم "سندات اليورو" لمساعدة الدول الأشد تضرراً في الاقتراض من الأسواق المالية بتكلفة محتملة، وهو ما ترفضه بشدة دول مثل ألمانيا وهولندا والنمسا.

4.3.2.4 مركزية الدولة

الأرجح أننا في السنوات القادمة سنشهد مزيدا من التوجه نحو المركزية للدولة في مقابل ما عرف في نظرية الليبراليين الأمريكان بالحد الأدنى من الدولة (2018، Robert Nozick).

المؤكد أن الدولة ستضطر إلى الرجوع لبعض المساحات التي انسحبت منها بتخطيط وتدبير مسبق لصالح الشركات الخاصة في أجواء النيوليبرالية، وهذا الأمر ليس جديداً، ففي أجواء الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 تدخلت الدولة بقوة لضخ الأموال وفرض القيود على البنوك التي شارفت على الانهيار، وجرت معها الوضع

الاقتصادي كله للتدحرج. وهذا الأمر يتناقض في الصميم مع أساس النظام الليبرالي القائم على اشتغال السوق على وفق آلياته الذاتية ومن دون تدخل الدولة، في إطار ما أسماه آدم سميث باليد الخفية للسوق. (John Gray ،1986)

الحقيقة أن الدولة لم تغب أصلاً حتى يقال إنها عادت، ولكن الأصح أنها بصدد إعادة الانتشار. بدأت الدولة في أمريكا وأوروبا تنسحب من مجالات كثيرة كانت تعد اختصاصاً حصرياً لها، في التعليم والصحة وحتى في مجال الأمن والسجون والرعاية الاجتماعية وغيرها على أساس أن ما يسمى بالتدبير الحر من طرف المؤسسات الخاصة أقل كلفة وأكثر نجاعة. مقابل ذلك امتدت الأعين البصيرة والأيدي الطويلة للدولة في مختلف مناحي النسيج المجتمعي التي ظلت تتوسع أكثر مع تطور تقنيات الرقابة والرصد الإلكتروني وطرائق التعرّف الى الوجه والبصمة. ومنذ أحداث 11 من سبتمبر تعقّدت أكثر آليات الرقابة والتجسس على المواطنين وأطلقت أيدي الأجهزة الاستخباراتية والأمنية دون حسيب أو رقيب باسم مقاومة الخطر الإرهابي.

وخلال اتساع جائحة كورونا استخدمت الصين ما يعرف بقاعدة البيانات الكبرى Big Data والتي تتيح لها مراقبة حركة كل مواطن وأوضاعه الصحية، وكل معاملاته المالية والإدارية. كما أن الإدارة الأمريكية لم تتردد في طلب الشركات الأمريكية المتخصصة، تزويدها بقاعدة بيانات المواطنين بغرض ضبط مواقع مستخدمي الهواتف النقالة والأجهزة الالكترونية ومجال حركتهم، ومدى التزامهم بالحجر الصحي، ومن بين هذه الشركات Facebook وGoogle وTwitter وUber وApple و IBM، بل أصبح ما يعرف بالذكاء الاصطناعي بمثابة عين وبصر الدولة الذي لا ينام ويحصي أدق دقائق الأمور، يضاف إلى ذلك استدعاء الجيوش والأجهزة الأمنية في أغلب دول العالم، بما في ذلك الديمقراطيات العريقة، سواء لفرض العزل في البيوت أو في إسناد الطواقم الصحية وبناء المستشفيات والمراكز الصحية. والدولة تقوم بهذه الإجراءات؛ لأن مصلحة الناس وحماية الحياة تقتضي ذلك.

5.3.2.4 قطاع الصحة المنسيّ

كشفت أزمة كورونا الوجه المخيف لأمريكا، ومن ذلك هشاشة منظومتها الصحية وعجز مستشفياتها عن توفير الحد الأدنى من التجهيزات الصحية، بما في ذلك أدوات الوقاية للطواقم الصحية من أطباء وممرضين. إنه لمشهد سريالي أن يشاهد العالم بعض الممرضات في أثرى البلدان وأكثرها قوة وهن يرتدين أكياساً بلاستيكية، ويشتكين من عدم وجود بدلات صحية وأدوات واقية من الفيروس.

طبعاً هذا الأمر لا يعود إلى قلة إمكانيات أو قلة موارد، بل نتيجة خيارات سياسية واقتصادية غير متكافئة تعطي الأولوية القصوى لصناعة السلاح وكبرى الشركات على حساب رفاه المواطن وصحته العامة.

نظام السوق يهدف إلى الربح بدرجة أولى، وقد أثر ذلك فعلاً في التطور غير المتكافئ حتى داخل صناعة الأدوية واللقاحات نفسها، قبل أن نتحدث هنا عن أسبقية صناعة السلاح أو النفط مثلاً. الاستثمار الرأسمالي يركز في الأدوية واللقاحات الأكثر استخداماً وذات العائد المالي السريع. ولم يكن يخطر ببال شركات الأدوية واللقاحات مثلاً أن يجتاح العالم وباء خاطف سريع الانتشار، ولذلك اتجهت العناية إلى صناعة أدوية ولقاحات كان يبدو أنها ستكون أكثر طلباً وربحية، وهذا الأمر يبين تهافت تلك المقولة التي يبشر بها الليبراليون والتي مفادها أن مصلحة الأفراد تؤول في نهاية المطاف إلى مصلحة المجموع. إذ الواقع يبرز أن مصلحة جنرال موتورز أو جنرال إلكتريك ليست بالضرورة مصلحة عموم الأمريكيين، قبل أن نتحدث عن مصلحة العالم. (أنتوني نيونشتاين, ترجمة أحمد عبد الحميد، 2019) بيّنت جائحة كورونا الطابع الاستراتيجي لقطاع الصحة، ولذلك اضطرت الدول إلى ضخّ الأموال على عجل لبناء وتجهيز المستشفيات، بل سُخِّرت الجيوش ومختلف أجهزة الدولة لمعاضدة القطاع الصحي العمومي. وقد كان أداء الدول الغربية نفسها متفاوتاً على هذا الصعيد، فبينما أظهرت ألمانيا والبلدان الإسكندنافية وتركيا جاهزية قوية في مواجهة الجائحة بدت أمريكا وبريطانيا ودول جنوب أوروبا مرتبكة ومتخبطة.

لعل أكثر العناصر الإيجابية التي ولدت من رحم جائحة كورونا، هي شعور الجميع، بما ذلك الحكومات اليمينية وسائر الأحزاب، أصبح القطاع الصحي قطاعاً استراتيجياً، ولا يمكن العبث بحياة المواطنين وصحتهم لصالح رهانات الربح الرأسمالي، ومن المؤكد أنه سيكون من تبعات ذلك عودة الدولة مجدداً إلى مجالات تمدد فيها القطاع الخاص.

3.4 الآثار البعيدة المدى لـCOVID-19 (Robert 'Bob' Maginnis ،2020)

- كانت أمريكا والصين وروسيا تتنافس بالفعل على النفوذ عبر العالم النامي. هذا الوباء له تشعبات جيوسياسية أكبر على المدى البعيد للتجارة والوصول والأمن عبر الأميركتين وأفريقيا والكثير من وسط وجنوب آسيا.

- من المرجح أن يخرج الحلفاء الأوروبيون من الوباء الأقل توحداً ، وهذا له آثار في الناتو والتجارة وخير دليل هو اجتماع مالية الاتحاد الأوربي بشأن حزمة مساعدات بقيمة 500 مليار يوره و 1000 مليار تأسيس صندوق لإعادة الاعمار ولكن لم يحصل توافق نهائي وكان أساس الخلاف حول "سندات كورونا" ويتركز الخلاف بين دول شمال أوروبا المحافظة مالياً مثل ألمانيا وهولندا، ودول الجنوب الأشد تضرراً من أزمة كورونا مثل إيطاليا وإسبانيا، بشأن إمكانية إصدار سندات مشتركة لدول الاتحاد تعرف باسم "سندات اليورو" لمساعدة الدول الأشد تضرراً في الاقتراض من الأسواق المالية بتكلفة محتملة، وهو ما ترفضه بشدة دول مثل ألمانيا وهولندا والنمسا.

- ضعف الوحدة العالمية "إنهيار في مضمون العولمة" ستسعى المزيد من الدول إلى الاعتماد على القواعد الصناعية المساندة القادرة على توفير القدرات. تدفع حرب التعريفة الجارية بين أمريكا والصين بالفعل العديد من الشركات إلى إعادة التفكير في نهجها تجاه سلاسل التوريد العالمية وتقوم الحكومات بإعادة تقييم اعتمادها على المنتجات والمكونات الصينية.

- ستزداد التوترات الأمنية إستناداً إلى التقارير الأمريكية الجديدة التي تتهم الصين بعدم الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام 1996، وقد ينشئ الكونغرس صندوقاً إضافياً لمواجهة الإجراءات الصينية في المحيط الهادئ.

- الآثار الاقتصادية خطيرة ولا شك في أن تأثيرات COVID-19 مهمة بشكل خاص ومضاعفة من خلال ديون أمريكا البالغة 23 تريليون دولار وهذا قد يؤدي إلى أزمة مالية عالمية وانهيار الخدمات المصرفية وانهيار الخدمات المصرفية على الصعيد الوطني في أمريكا بشكل كبير مما كان عليه في عام 2008.

- عدم الاستقرار المتزايد ربما يؤدي إلى حرب أخرى؟ نحن نعلم أن مصادفة جائحة إنفلونزا عام 1918 والحرب العالمية الأولى لم تتسبب في الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك، فإن مجموعة من العوامل المحيطة بتلك الأحداث شاركت بشكل كبير في هذه النتيجة.

5. النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

النتائج المتوقعة للمدة القادمة:

- حجم الاقتصادي العالمي هو 85 ترليون دولار منه 20 ترليونا لأمريكا ولكن حجم الدين العالمي هو 250 أي ان الدين العام العالمي يشكل ثلاثة اضعاف الناتج القومي مما نستدل على حجم ازمة الكساد المرتقبة.
- ستعاني أمريكا مخلفات اقتصادية ثقيلة الوطأة في مرحلة ما بعد كرونا ولن تتجاوزها في سنوات قليلة، وقد صار مألوفاً جداً أن يتحدث الخبراء عن أزمة أشد ضراوة من أزمة 1929 التي ضربت الاقتصاد الأمريكي وبقيت تداعياتها قائمة على امتداد ثلاثينيات القرن الماضي.
- خلال أسبوعين فقط من بداية الأزمة خسرت أمريكا عشرة ملايين وظيفة، ومنذ الأسابيع الأولى خسر الاقتصاد الأمريكي مع ما يربو على 800 مليار دولار، وصناعة السفر والفنادق وحدها خسرت 355 مليار دولار، ويأتي ذلك وسط أجواء من الاستقطاب الداخلي يعكس انقساماً مجتمعياً حاداً عمل ترامب وفريقه اليميني على دفعه إلى الحد الأقصى.

كل ذلك يعني أن الصين ستتقدم على صعيد التنافسية الاقتصادية أكثر، مع تعزيز حضورها الدولي وسيكون ذلك بكل تأكيد على حساب موقع أمريكا في الساحة الدولية.

- الأزمة الاقتصادية الحالية سوف تؤدي الى حرب اقتصادية وبالوقت نفسه ربما الى حرب عسكرية محدودة على نطاق محدود للغاية الهدف الأساسي منها هو بحر الصين الجنوبي.
- المؤكد أن مرحلة ما بعد كورونا سترسخ أكثر واقع التنافسية الدولية وتقلب الصراعات والتحالفات، وتجعله أكثر وضوحاً وجلاء، والأرجح أننا سنشهد حربا باردة وساخنة في السنوات القادمة في مختلف الساحات العالمية، كما أن التقارب الروسي الصيني، على الرغم من التنافس القائم بينهما، من شأنه أن يكبح القوة الأمريكية ويضعف من مكانتها الدولية المتراجعة أصلاً.
- من خلال تتبع الحرب الباردة بين الصين وأمريكا وجدنا أن هناك اتهامات موجهة للصين بالسيطرة على وكالات الأمم المتحدة، وتمتد إلى ما وراء منظمة

الصحة العالمية إلى منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO) ، وكذلك منظمة (الويبو).

- المؤكد هنا أن عالم ما بعد كورونا سيكون أكثر انغلاقاً وحماية وأقل انفتاحاً، ولكن هذا لا يعني انه سيكون خارج نطاق حركة العولمة بإطلاق، الأرجح أننا نحن نسير باتجاه عولمة أكثر تنافسية وتعددية ستكون الصين إحدى محركاتها الرئيسة، ولن تكون فيها أمريكا إلا لاعباً من بين لاعبين آخرين لا غير.
- إن مسار العولمة سوف يضعف مع نهاية كوفيد 19، ولكنها ربما تأخذ وجهة مغايرة، غير التي أعدّت في إدارة كلنتون. وكان من المنتظر أن تكون هذه العولمة جسراً لامتداد الشركات والمؤسسات الأمريكية وتوسع اذرعها المالية والتقنية في مختلف أطراف المعمورة، فإذا بها تصبح حركة هجرة للشركات والرأسمال الأمريكي نحو الخارج، وكانت الصين أول المستفيدين من ذلك.
- الصين ترفض الجلوس على طاولة المفاوضات مع أمريكا من أجل بحث صياغة نظام عالمي جديد؛ لأن الصين تقدمت تكنولوجيا وأمريكا تضغط للجلوس معها من أجل قيادة العالم المشتركة بحسب رؤية مراكز الدراسات الامريكية، ومن أهم ملفات التفاوض بينهم (الدولار أهميته وهيمنته، التغير المناخي، إدارة الأنترنت، كيفية إدارة شؤون العالم للتجارة).
- عام 2020 سيفرض الصدام فيه الجلوس على طاولة المفاوضات ينتج عنه اتفاق قطبين هما الصين وروسيا من جهة وأمريكا وحلفاؤها من جهة اخرى.
- إن الصين بدأت تكتسب ثقة ثقافية متزايدة في نفسها وفي دورها العالمي؛ إذ تبدو النخبة الصينية اليوم أكثر اقتناعاً بالدور العالمي للصين، وهي تسير بخُطًا حثيثة نحو ترجمة هذا التوجه عبر مشروع طريق الحزام الذي يربط الصين بمختلف قارات العالم، ويتيح لها التزود بالطاقة وفتح الأسواق وتصدير البضائع؛ إذ إن الرؤية الصينية واضحة هنا وتقوم على مراحل متدرجة: بناء الداخل الصيني أولاً من خلال الارتفاع بقدراتها العسكرية والاقتصادية، ثم حماية حدودها ومصالحها في بحر الصين وجنوب شرق آسيا، ثم التمدد خارجياً عبر التجارة والاستثمار في البنية التحتية والصناعة وغيرها. بل إن الصين أضحت تنافس أمريكا جداً في مجال الابتكار العلمي؛ إذ لأول مرة تتقدم على أمريكا هذه السنة، كما انتزعت السبق في مجال التواصل الرقمي من الجيل الخامس G5.
- بعد حدوث الاتفاق المفترض الذي عقد بين الصين وأمريكا على إدارة العالم نهاية 2020 سوف تظهر بحجم كبير استخدامات تقنية الذكاء الصناعي في إدارة العالم وخصوصاً شبكة G5 التي يتنافس عليها الأمريكان والصينيون بشكل شرس بغية الانتشار بها عالمياً وبناء أبراجها؛ لأن من يتحكم بهذه الشبكة هو من سوف يحكم العالم في القريب المقبل.

2.5 التوصيات

إن تحليل الأحداث والقطاعات الاقتصادية التي تأثّرت جراء تفشّي فيروس كورونا. وعلى خلاف الصدمات الأخرى وعلى مرّ الزمن كانت تؤثّر في أحد جانبي الاقتصاد الكلي (العرض أو الطلب)، تبيّن أن فيروس كورونا قد أثّر بصورة مباشرة في جانبي الطلب والعرض معاً. لذلك ضرورة العمل بالتوصيات:

- الاستجابة السريعة والواسعة على صعيد السياسات النقدية والمالية لدعم الطلب وتوفير التمويل اللازم للقطاعات المختلفة والأكثر تضرّراً من تفشي فيروس كورونا من خلال ضخ سيولة بقيمة تريليون دولارٍ، عبر "الاستخدام الواسع لحقوق السحب الخاصة الحالية في صندوق النقد الدولي" وإضافة مخصص جديد يتجاوز مخصصات 2009 التي أجريت لتخفيف الأزمة المالية العالمية.
- تعزيز الإنفاق على قطاع الصحة، ورعاية المرضى الذي يتطلب توفير 500 مليار دولار لتمويل خطة كبرى للتعافي الصحي، تمول من وعود المساعدات الإنمائية الرسمية التي وعد بها شركاء التنمية والتي لم تقدم حتى الآن، والحدّ من انتشار الفيروس.
- تحفيز حزم الدعم المالي من خلال البنوك المركزية أو من خلال إنشاء صندوق تمويلي وحسابات خاصة أُنشئت خصيصاً لهذا الغرض بمشاركة مجموعة من البنوك التجارية.
- العمل على خفض أسعار الفائدة النقدية التي أعلنتها المصارف المركزية ومؤسسات النقد، بالإضافة إلى تقليل نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بما

يعزّز من قدرتها على زيادة حجم التمويل المصرفي للقطاع الخاص، ومنح تسهيلات مصرفية لعملائها مع التركيز في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- تحفيز الطلب الكلّي في الاقتصاد من خلال تحفيز النمط الاستهلاكي وتشجيع الاستثمار، ويتعيّن على الحكومات أن تحترز من تداعيات ذلك على موازناتها وعلى أوضاع القطاع الخارجي وعلى أسعار صرف عملائها وعلى تدفقات رؤوس الأموال.
- كما ضرورة الغاء تريليون دولار من الديون المستحقة على البلدان النامية هذا العام ووقف فوري لمدفوعات الديون السيادية، كما ينبغي تفعيل ضوابط راس المال المتدفق للخارج ومحاولة تفعيل استخدامه داخليا قدر المستطاع.
- ضرورة الاستثمار بمجال تقنية الذكاء الصناعي وبالأخص شبكة G5 حيث من يملك الأسهم العالمية بهذا المجال فسوف يكون له مناطق نفوذ اكبر من غيره.
- العمل على دراسة واقع الازمات الحالية التي تستوجب وجود خلية ازمة مسبقة تتوقع حدوثها واستغلال وقوع الازمات بالاستفادة منها في تحقيق اهداف تخدم مصالح الدولة.

6. قائمة المراجع

1.6 المراجع العربية

1. الأمم المتحدة (2020) أخبار الأمم المتحدة "50 مليار دولار خسائر تأثيرات كورونا" على قطاع التصدير عالمياً. متوفر على: https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050531
2. أونكتاد (2020)، قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
3. رفيق عبد السلام، أمريكا بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، الدوحة 2008.
4. رأسمالية متوحشة، كيف تجني الحكومات والشركات العالمية أرباحاً طائلة من ويلات الحروب مصائب البشرية، تأليف أنتوني نيونشتاين, ترجمة أحمد عبد الحميد، دار المعرفة، 2019.
5. سعيد علي حسن القليطي ، (2007) ، التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الامن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية في المملكة العربية السعودية ، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر تنقنية المعلومات والامن الوطني ، الرياض.
6. خضير كاظم حمود ، (2002) ، السلوك التنظيمي ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع .

2.6 المراجع الأجنبية

1. IMF, (2020). “World Economic Outlook: Tentative Stabilization, Sluggish Recovery?”, Jan.
2. World Bank, (2020). “Global Economic Prospects: Slow Growth and Policy Challenges”, Jan.
3. UN, (2020). " World Economic Situation and Prospects 2020”, Jan.
4. OECD (2020), "OECD Interim Economic Assessment Coronavirus: The world economy at risk", March 2020.
5. OECD (2020), "Coronavirus: The world economy at risk”, OECD Interim Economic Assessment ,March.
2. WTO (2020), “New WTO indicator finds services trade weakening into second half of 2019”, Services Trade Barometer, Sep 2019.
3. World Economic Forum (2020), The Travel & Tourism Competitiveness Report, 2019.
4. WTO (2020), “WTO DG welcomes G7 leaders’ statement on COVID-19”, March 2020. Available at: https://www.wto.org/english/news_e/news20_e/dgra_17mar20_e.htm
5. OPEC (2020), Monthly Oil Report, March 2020.
6. ILO (2020), “How will COVID-19 affect the world of work”, March.
7. IMF (2020), “IMF Makes Available $50 Billion to Help Address Coronavirus”, March 2020. Available at:
a. https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/03/04/sp030420-imf-makes-available-50-billion-to-help-address-coronavirus.
8. World Bank (2020), “World Bank Group Increases COVID-19 Response to $14 Billion To Help Sustain Economies, Protect Jobs”, Available at:
a. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/03/17/world-bank-group-increases-covid-19-response-to-14-billion-to-help-sustain-economies-protect-jobs.
9. ISDB (2020), “IsDB Group's Statement on Coronavirus”, March 2020. Available at: https://www.isdb.org/news/isdb-groups-statement-on-coronavirus.
10. https://g20.org/ar/about/Pages/Previous.aspx.
11. https://g20.org/ar/g20/Pages/documents.aspx.
12. IMF (2020), “Policy Responses”. Available at: https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19
13. Federal Reserve System (2020). Available at
14. https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases.htm
15. IMF (2020). Available at: https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-
16. Bank of Canada (2020). Available at: https://www.canada.ca/en/public-health/services/diseases/2019-novel-coronavirus-infection/being-prepared.html
17. Government of the UK, Bank of England (2020). Available at: https://www.bankofengland.co.uk/news/2020/march/the-covid-corporate-financing-facility

18. European Central Bank (2020), "Our response to the coronavirus emergency". Available at: https://www.ecb.europa.eu/home/html/index.en.html
19. Farid Zakaria,The Post American World and the Rise of the Rest) Penguin Books Limited, 2011)
20. https://thedispatch.com/p/the-china-problem
21. https://thedispatch.com/p/the-china-problem-extends-well-beyond
22. https://thedispatch.com/p/the-china-problem-extends-well-beyond.
23. Edward N. Luttwak The Rise of China vs. the Logic of Strategy),Harvard University Press,, 2012).
24. The Communist Manifesto) Chiron Academic Press - The Original Authoritative,(Chiron Academic Press; 2016).
25. Foreign Affairs How The world will Look after The Coronavirus (Pandemic Mars 2020)
26. Globalization and Its Discontents Revisited: Anti-Globalization in the Era of Trump, W. W. Norton & Company; 1 edition (November 28, 2017).
27. trump-protectionism-nationalism-globalization-killing-coronavirus/12/03/2020/com.foreignpolicy://http
28. March 2020 , Politico, fight coronavirus in Italy help to fails Europe, Deutsch Jillian and Paun Carmen, Herszenhorn. M David-/17responses-coronavirus-control-better-aims-eu/article/eu.politico.www://https:
29. Robert Nozick Anarchy, State, and UtopiaAudible Audiobook – Unabridged ,Kevin Stillwell (Narrator), Hachette Audio, 2018).
30. John Gray, Liberalism, (Open University Press, 1986).
31. Robert 'Bob' Maginnis: https://www.facebook.com/robert.l.maginnis/posts/10218233300598618

7. ملحق البحث

الشكل رقم (1)
توقعات المنظمات الدولية حول نمو الاقتصاد العالمي لعام 2020(%)
(%) International organizations forecast for global economic growth for 2020

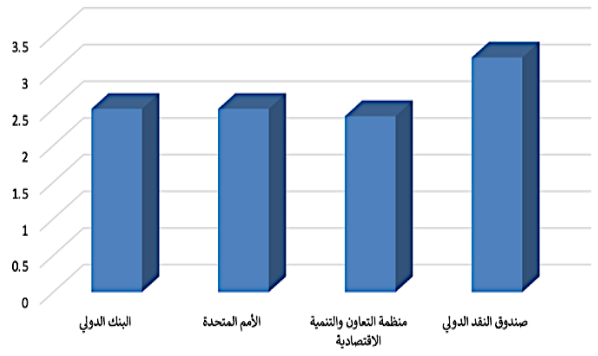

المصدر: من إعداد الباحث بالرجوع الى التقارير المختلفة للمنظمات الدولية (2020)

شكل رقم (2)
تحديات النمو الاقتصادي للاقتصادات الكبرى قبل وبعد تفشي فيروس كورونا
Economic growth adjustments for major economies before and after coronavirus outbreak

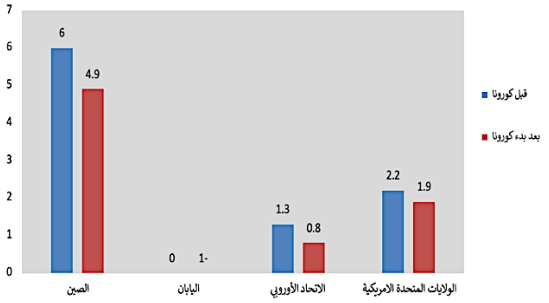

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020) ابريل

شكل رقم 3
مساهمة كل من الولايات المتحدة، والصين، والاتحاد الأوروبي
في الناتج المحلي الاجمالي العالمي، والتصنيع، والصادرات على مستوى العالم (%)
Contributions of the United States, China and the European Union to global GDP, manufacturing, and exports world

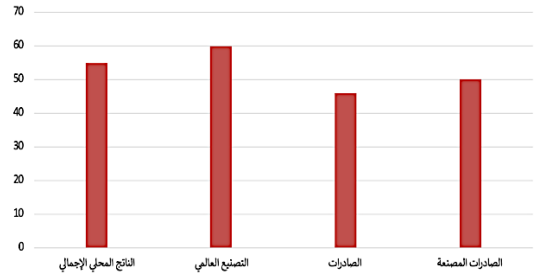

Sources: World Bank (2020), World Databank.

شكل رقم 4
ترتيب أكبر عشرين دولة في مؤشر تنافسية السياحة والسفر لعام 2019
Top 20 countries ranked in the Tourism and Travel Competitiveness Index for 2019

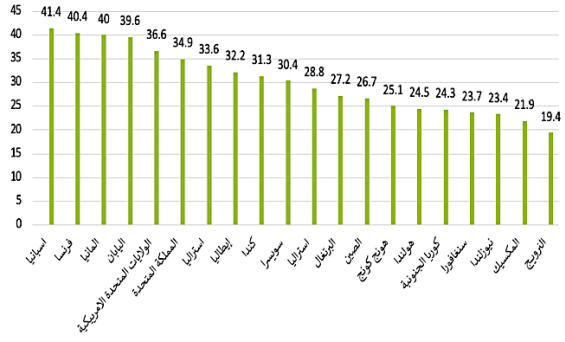

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2020

شكل رقم (5)
الاسعار العالمية للنفط خلال الفترة فبراير 2019 - مارس 2020 (دولار للبرميل / شهر
World oil prices during February 2019 - March 2020 (USD/month)

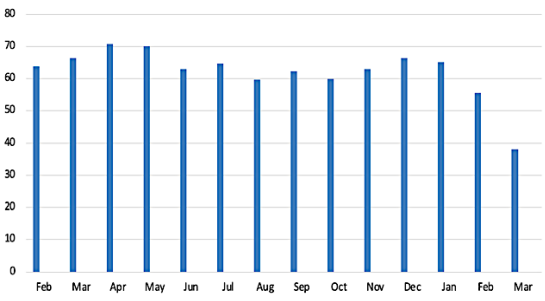

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للنفط (2020)

شكل رقم (6)

فرضيات عدد العاطلين عن العمل بسبب تفشي فيروس كورونا (مليون عاطل)

Assumptions of the number of unemployed due to the outbreak of coronavirus (1 million unemployed)

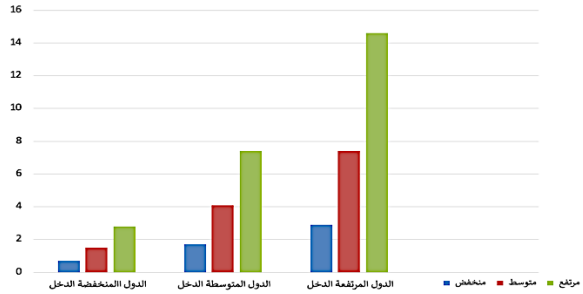

Source: ILO (2020), "How will COVID-19 affect the world of work", March.